الأمم المتحدة

A/C.4/63/SR.18

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
16 January 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أرغويللو ..... (الأرجنتين)

ثم: السيد الشربيني (نائب الرئيس) ..... (مصر)

المحتويات

البند ٣١ من جدول الأعمال: الاستعراض الشامل لكامل عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

08-57234 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٣١ من جدول الأعمال: الاستعراض الشامل لكامل عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

١ - **السيد إربينا** (كوستاريكا): لاحظ أن العدد المتزايد لعمليات حفظ السلام أصبح أكثر تعقيداً وتحدياً: فهي لا ترمي حالياً إلى الحفاظ على السلام والأمن فحسب بل تتناول أيضاً مسائل تتراوح بين نزع السلاح والحوكمة والتنمية. وهذا ما جعل كوستاريكا تدعو إلى بعثات متكاملة ترى أنها ستكون فعالة التكلفة ومن شأنها أن تيسّر الانتقال من حالة النزاع إلى الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع. وبالطبع بتعين منح الممثل الخاص للأمين العام لكل مهمة مزيداً من السلطة. كما ينبغي أن تعكس الولايات الموارد المتاحة ورغبات الأطراف المعنية - وإلا فإن الأمم المتحدة لن تفعل أكثر من توفير حاجز بين طرفين متحاربين والحفاظ على الأمر الواقع دون حل النزاع أو تعزيز السلام والتنمية.

٢ - وأضاف قائلاً إنه لكي يُكتب للبعثات النجاح، ينبغي أيضاً وجود تفاعل في حينه وتبادل للمعلومات مستمر بين البلدان المشاركة بقوات، ومجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة وأن يتم ذلك قبل اتخاذ أية قرارات. وعلاوة على ذلك، على الرغم من أنه من المتفق عليه عالمياً بأن حماية المدنيين هدف أساسي، ليس هناك أي فهم واضح لما تنطوي عليه بالتحديد هذه المسؤولية، لا سيما في العمليات متعددة الأبعاد. ومن ثم ينبغي أن تحدد ولايات مجلس الأمن بوضوح المنشود منها.

٣ - وأشار إلى أن حالات سوء السلوك من جانب قلّة من عناصر حفظ السلام لا تزال قائمة، وكأحد مسائل السياسة العامة، لا يمكن التغاضي عنها. وعلاوة على ذلك، فإن المنظمة بطيئة في تنفيذ الاستراتيجية المتفق عليها بشأن تقديم المساعدة والدعم إلى ضحايا هذا الإيذاء.

٤ - **السيد ناتشيابان** (الهند): رحب بتعزيز هياكل حفظ السلام وترشيدها. وأضاف أنه لا يزال من الضروري ضمان وجود هياكل واضحة للقيادة والتماسك في السياسة والاستراتيجية والتنسيق الفعال والتكامل، وكذلك وحدة القيادة من المقر إلى الميدان. ويجب إعطاء أقصى أولوية لسلامة وأمن الأفراد، بما في ذلك عن طريق تعزيز جمع المعلومات وتقاسمها. وينبغي إشراك البلدان المشاركة بقوات مبكراً وبالكامل في جميع جوانب تخطيط البعثات، وإجراء المشاورات عشية تجديد الولاية لا يترك مجالاً كبيراً لمناقشات مجدية.

٥ - ومضى قائلاً إن الهند شاركت في معظم عمليات حفظ السلام الرئيسية في أفريقيا ودعمت الجهود المبذولة لتعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلام. وأضاف أن التحدي الحقيقي أمام الأمم المتحدة هو تعزيز حفظ السلام دون إضفاء الطابع الإقليمي عليه. فصون السلام والأمن الدوليين مسؤولية الأمم المتحدة. وينبغي أن يظل التعاون مع المنظمات الإقليمية وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

٦ - وقال إن الهند ملتزمة تماماً بسياسة عدم التسامح فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي والإيذاء وسوف تتخذ الإجراء اللازم لمحاكمة المذنبين حسب الاقتضاء. وينبغي أن تستفيد وحدة التدريب التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام من خبرات البلدان الرئيسية المشاركة بقوات فيما يتعلق ببرامج التدريب، التي تدعو الحاجة إليها بإلحاح.

٧ - وأضاف قائلاً إن وفده يؤيد وجود نهج شامل وموحد لإصلاح قطاع الأمن. ويجب أن يكون هناك تنسيق محسن وتجنب للازدواجية وإحساس بالملكية الوطنية. ولما كانت شعبة الشرطة آخذة في التوسع لتعكس دور الشرطة المتزايد في عمليات حفظ السلام، فإنه من المهم

ضمان تمثيل البلدان المشاركة بقوات على النحو الملائم في مناصب الإدارة العليا.

٨ - وأشار إلى ضرورة معالجة مسألة سداد تكاليف البلدان المشاركة بقوات وتجنب التمويل الانتقائي للعمليات. واستجابة لدعوة الأمين العام بزيادة تمثيل المرأة في أفراد البعثات الميدانية، قال إن الهند فخورة بأنها قدمت أول وحدة شرطة نسائية تم وزعها في العامين الماضيين في ليبريا. وقد أثبتت الوحدة نجاحها في الوصول إلى النساء والأطفال في مرحلة ما بعد النزاع، بالإضافة إلى القيام بواجباتها العادية.

٩ - **السيد عبد العزيز** (مصر): لاحظ أن تزايد عدد عمليات حفظ السلام وتعقيداتها قد انعكس في زيادة ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام التي بلغت نحو ٧ بلايين دولار في العام الواحد. ولما كانت الميزانية العادية برمتها للمنظمة لا تتجاوز ٤,٢ من بلايين الدولارات، فإنه لا يمكن التوقع بضمان توفير الأمم المتحدة للقوات المطلوبة والمعدات اللازمة لإقرار السلم والأمن الدوليين في الوقت المناسب. وأضاف أن التفاوت الكبير بين الميزانيتين موضع القلق. فهو يبين تركيزاً على إدارة النزاعات بدلاً من تسويتها، مما يقوض المبادئ الأساسية لحفظ السلام ويرهق ميزانية كان من الأفضل توجيهها لخدمة أهداف التنمية. وينبغي أن تكون الأزمة المالية العالمية، بالأحرى، حافزاً للمجتمع الدولي لتحقيق استفادة أفضل من الولايات القائمة والموارد المتاحة وللتركيز على تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. وأعرب عن اهتمامه بضرورة أن يكون أي توسع في عمليات حفظ السلام أو الإصلاح الهيكلي متسقاً مع المبادئ الأساسية لحفظ السلام ومرتبطاً باتفاقات وعمليات السلام. ولا بد أن يكون هناك سلام يمكن في المقام الأول حفظه، وكذلك شراكة فعالة ومتوازنة بين أطراف المجتمع الدولي ذات الصلة بموافقة الحكومات المعنية، وبحيث تظل عمليات حفظ السلام جزءاً من الحل ولا تتحول إلى عمليات فرض سلام تقود الأمم المتحدة إلى الدخول في مواجهة مع الدول المعنية.

١٠ - وأشار إلى أن زيادة عدد عمليات حفظ السلام يعكس استمرار حاجة المجتمع الدولي إلى دور هذه العمليات وثقته في أداء المنظمة. ومع ذلك، يود وفده أن يبرز الدور الرئيسي للجمعية العامة في صياغة وبلورة المفاهيم والسياسات وأمور الميزانية المتعلقة بحفظ السلام، واعتبار اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام الكيان الوحيد للأمم المتحدة المخول بإجراء الاستعراض الشامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات.

١١ - ودعا إلى تعزيز التنسيق بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات لضمان الاستفادة من خبراتهما عند النظر في إقرار عمليات جديدة لحفظ السلام أو توسيع نطاقها أو تخفيضها أو إنهائها. كما يلزم إجراء مشاورات فعالة بين البلدان المساهمة بقوات وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. كما يجب كفالة وحدة القيادة وضمان اتساق استراتيجيات العمل بين الإدارتين، مع الأخذ في الاعتبار أن التخطيط السليم للمهمة الموزعة على أساس عملية سياسية شاملة، هو أفضل سبيل لتأمين سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم.

١٢ - ومضى قائلاً إنه من المهم أيضاً مراعاة الشفافية فيما يتعلق بعقود المشتريات، ومنح الأولوية للشركات الإقليمية والوطنية؛ وتجنب العقود ذات المصدر الوحيد مع الشركات الكبرى مما يؤدي إلى تعقيدات لوجستية.

١٣ - وأضاف قائلا إن وفده يدعم سياسة عدم التسامح مع أعمال الإيذاء والاستغلال الجنسي، شريطة تنفيذها بشفافية ووضوح من جانب الأمانة العامة وبالتشاور مع حكومات الدول المعنية. كما ينبغي العمل على نشر ثقافة

حفظ السلام وعقد لقاءات دورية على مستوى الخبراء لمناقشة التطور الجاري في مفاهيم حفظ السلام وتطبيقاتها على أرض الواقع.

١٤ - وقال إن بلده يرحب بجهود الأمم المتحدة لتعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على حفظ السلام ودعم الجهود الإقليمية لصنع السلام في أفريقيا. بيد أنه لا ينبغي أن تكون العمليات الإقليمية بديلاً عن المسؤولية الرئيسية لصون السلام والأمن الدوليين التي تقع على عاتق الأمم المتحدة. وأعرب عن قلق مصر لتوقيع الأمانة العامة اتفاقاً للتعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بالنظر إلى الطبيعة العسكرية للحلف واختلاف التفسيرات حول تصنيفه بموجب أحكام الفصل الثامن من الميثاق. كما أن تخويل مجلس الأمن غير المباشر كيانات بمهام تقع في دائرة اختصاص الأمم المتحدة، مسألة تدعو للقلق. وقد تم ذلك دون تشاور مسبق مع الدول الأعضاء.

١٥ - **السيد العتمي** (اليمن): قال إنه تماشياً مع الإيمان بأن حفظ السلام مسؤولية جماعية، يساهم بلده في عشر بعثات ضمن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ودعا إدارة عمليات حفظ السلام إلى السماح لمزيد من البلدان بالمشاركة في عملياتها لضمان التمثيل الجغرافي العادل.

١٦ - ومضى قائلاً إن حفظ السلام ليس حلاً دائماً للنزاعات وليس بديلاً عن معالجة أسبابها الجذرية. وأضاف أن أقل البلدان نمواً يحتاج إلى المساعدة التقنية والاقتصادية للخروج من دائرة الفقر وإصلاح نسيجها الاجتماعي الممزق. وفي هذا الصدد، فإن إنشاء لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام خطوتان هامتان في إصلاح الأمم المتحدة ويقتضيان دعم المجتمع الدولي بأسره.

١٧ - وقال إنه على الرغم من أن الدبلوماسية الوقائية حيوية في حل النزاعات، فإنه ينبغي أيضاً احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. أما أزمة الغذاء والطاقة والأزمة المالية العالمية، وكذلك تغير المناخ، فإنها تشكل جميعاً تهديدات خطيرة للسلام والأمن الدوليين وتقتضي إجراءً عاجلاً.

١٨ - وأدان بشدة عمليات الاعتداءات والقتل التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة وطالب بضرورة زيادة حماية العاملين في حفظ السلام. وأعرب عن تأييده أيضاً لسياسة المنظمة في عدم التسامح مع مرتكبي جرائم الاستغلال الجنسي والإيذاء وشدد على أهمية التحري عن الادعاءات المتعلقة بسوء السلوك والتحقيق فيها.

١٩ - **السيد آي - بونت** (غانا): قال إنه على عكس التوقعات عقب نهاية الحرب الباردة، تزايد الطلب على عمليات حفظ السلام مما جعل قدرات المنظمة تمتد إلى نهاية حدودها. ولم يرهب ذلك الأمم المتحدة، مما أدى إلى الاعتراف عالمياً بأنها لا تزال المنظمة القومية العليا التي لديها القدرة على وزع عمليات متعددة الأبعاد لحفظ السلام وقيادتها ودعمها. ومع وجود أخطار تهدد السلام العالمي، سيستمر تزايد الطلب على الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن ثم يجب استعراض قدرات المنظمة دورياً ليتسنى تحسين تأهبها وفاعليتها لصالح ضمان السلام والأمن للمدنيين وعناصر حفظ السلام على السواء.

٢٠ - وأضاف قائلاً إن عملية الإصلاح التي تضطلع بها الأمانة العامة تلقى بالغ الترحيب وينبغي استمرارها؛ غير أنها ليست غاية في حد ذاتها أو علاجاً عاماً لجميع الخلافات في عمليات حفظ السلام. لكن قدرة الأمم المتحدة على تحقيق أهداف حفظ السلام تعتمد أيضاً على توفير ولايات واقعية ومجدية ومحددة بوضوح ودعم لوجستي ملائم وكذلك وزع أفراد حفظ السلام في حينه في جملة أمور.

٢١ - وقال إنه على الرغم من تضاؤل التيسيرات التي تقدمها البعثات على مدى السنوات السابقة، فإن الحادث المأساوي الأخير في دارفور جدد شواغل غانا على أمن أفراد حفظ السلام وسلامتهم. وينبغي الثناء على إدارة عمليات حفظ السلام لجهودها في معالجة فجوات الأمن في البعثات وتشجيعها على استكشاف خيارات جديدة.

٢٢ - وأشار إلى أنه تسليماً بالضغط الحالي على إدارة الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن التعاون مع الترتيبات الإقليمية أمر حيوي، ومع ذلك، ينبغي أن تنظر الإدارة في إنشاء أُطر عمل لكي تحل محل ترتيبات التعاون الحالية المخصصة مع هذه الكيانات الإقليمية. كما أن الجهود المبذولة لتقوية قدرات حفظ السلام الأفريقية هي موضع الترحيب؛ وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة اللازمة لتعزيز قدرات الوزع السريع في هذا الصدد. كما ينبغي معالجة الفجوات الحالية في شعبة الشرطة. ولا بد من اتخاذ تدابير أيضاً لتعزيز التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

٢٣ - تولى رئاسة الجلسة السيد الشربيني (مصر)، نائب الرئيس.

٢٤ - **السيد نهليكو** (سويسرا): لاحظ أنه لا يوجد نموذج وحيد لعمليات حفظ السلام متعددة الأبعاد وأنه يجب على كل بعثة مراعاة احتياجات وديناميات كل بلد معني. وأضاف أن وفده يشيد بحِرفية أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام وتفانيهم وشجاعتهم، لا سيما أولئك الذين قدموا أرواحهم من أجل صون السلام والأمن.

٢٥ - وأضاف قائلاً إنه لصالح تعزيز حفظ السلام في أفريقيا، ينبغي تقديم الدعم اللوجستي والمالي لنشر قدرات الاتحاد الأفريقي على وجه السرعة وتنفيذ خطة العمل المشتركة المتفق عليها بين إدارة عمليات حفظ السلام والاتحاد الأفريقي والتي ينبغي أن تركز على التعاون في منع النزاعات وكذلك في حفظ السلام، والتركيز بوجه خاص على تطوير قوة الاحتياط الأفريقية، التي ساهمت فيها حكومته بالفعل بكتيبة واحدة. كما يجب على إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وضع برامج تعزز الأهداف العامة لقوة الاحتياط الأفريقية وتسهم كذلك في التنمية المستدامة في البلدان النامية الأفريقية. وينبغي أن تواصل الإدارة مساعدة الاتحاد الأفريقي على استحداث تدابير موحدة في تخطيطها المشترك وتنسيقها مع المنظمات دون الإقليمية.

٢٦ - وطالب الأمم المتحدة بضرورة اتباع سياسة عدم التسامح فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي والإيذاء الذي يرتكبه أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، ليتسنى القضاء على جميع أشكال سوء السلوك من هذا القبيل. وأعرب عن ترحيب وفده باعتماد القرار ٢١٤/٦٢ بشأن وضع استراتيجية شاملة لمساعدة ودعم ضحايا الاستغلال الجنسي والإيذاء.

٢٧ - **السيد زونغو** (بوركينا فاسو): لاحظ أن المهمة الأساسية لعمليات حفظ السلام هي حماية المدنيين الذين يعيشون في وسط النزاع. وأشار إلى أن مبادئ الأمم المتحدة بشأن احترام السيادة والسلامة الإقليمية هامة بوجه خاص أثناء تخطيط مراحل عمليات حفظ السلام؛ كما ينبغي أن تراعي مذكرات الاتفاق آراء البلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات. وقال إنه من المؤكد أن وجود هياكل للقيادة محددة بمزيد من الوضوح، من شأنه أن يحقق استجابة أكثر كفاءة لطلبات حفظ السلام. وطالب بأن تدخل الأمم المتحدة في شراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي لديها معرفة أفضل بالأحوال الاجتماعية - السياسية والثقافية في مناطقها.

٢٨ - وقال إن طبيعة النزاعات تطورت إلى حد أن معظم المنازعات الآن أصبحت داخلية، وبالتالي ينبغي أن تخطط عمليات السلام تدخلاتها بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويمكن أيضاً أن تكون خبرة البلدان المساهمة بقوات ومعرفتها المتخصصة مفيدة بوجه خاص في هذا الصدد. وعند اتخاذ نهج وقائي مخطط بعناية، يجب أن تفحص الأمم المتحدة الأسباب الجذرية للأزمة المعنية، ومن بينها الفقر أو سوء الإدارة أو الظلم أو عدم المساواة. وينطبق ذلك كله على أفريقيا، التي من المؤسف أن تكون مسرحاً لنزاعات كثيرة. ولذلك من المهم دعم الاتحاد الأفريقي بتزويده بالموارد المالية حيث أنه يسعى لحل النزاعات في القارة. وأيضاً، لما كانت هناك بلدان كثيرة تريد المشاركة في عملية حفظ سلام باهظة التكلفة، كالعملية القائمة في دارفور، لكنها تفتقر إلى الوسائل اللازمة لذلك، فإنه ينبغي أن تنشئ الأمم المتحدة صلات للتضامن تسمح بزيادة مشاركة الدول الأقل ثراءً. وأضاف أن بوركينا فاسو التي شاركت في عمليات حفظ السلام منذ عام ١٩٩٣، تعتزم، رغم وسائلها المتواضعة، الانضمام إلى العملية التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي في دارفور بالاشتراك مع الأمم المتحدة.

٢٩ - ومضى يقول إنه يجب على المنظمة، في عملها لحفظ السلام، أن تقدم صورة أكثر إيجابية واحتراماً ويجب على الأمين العام وجميع الأطراف المعنية مواصلة سياسة عدم التسامح مع أي سوء سلوك من جانب عناصر حفظ السلام. ولصالح المصداقية، ينبغي أن توفر المنظمة الأمن والحماية للمدنيين في جميع البلدان دون استثناء وأن تعالج جميع الأزمات بنفس التصميم والالتزام. وأشار إلى أن الشعب الصومالي ما زال ينتظر منذ زمن طويل إجراءً من الأمم المتحدة وطمأنينة في هذا الصدد.

٣٠ - وطالب بضمان أمن وسلامة عناصر حفظ السلام التي تعمل بإخلاص في أحوال بالغة الصعوبة بل وتضحي بأرواحها في أغلب الأحيان. كما أن القدرة التشغيلية لأفراد حفظ السلام حاسمة، ويجب على الأمين العام رفع معايير برامج التدريب والمساعدة المقدمة لتنظيم مراكز تدريب محلية كتلك الموجودة في غانا ومالي.

٣١ - **السيدة كامتو** (الكاميرون): قالت إن هناك مبادئ إرشادية معينة تبرز نجاح عمليات حفظ السلام. أولاً احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والتعاون الوثيق بين إدارة عمليات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات. وثانياً، لما كان الهدف هو دعم السلام ومنع استئناف الأعمال القتالية، فإن نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم عناصر أساسية في أية عملية لحفظ السلام. وثالثاً، إن تكاليف عمليات حفظ السلام تشكل عبئاً، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية، ومن ثم فإنه من الأهمية بمكان أن يتم بسرعة سداد التكاليف التي تتحملها هذه الدول مقابل مساهمتها بأية قوات.

٣٢ - وأضافت قائلة إن البعثات الأوسع نطاقاً والأكثر تعقيداً التي أصبحت حاليا هي السائدة، تتطلب بوضوح استراتيجية جديدة للتدريب وتحتاج إلى تدريب أكثر كثافة لأفراد حفظ السلام تتولى تقديمه حالياً دائرة التدريب المتكامل التي أُنشئت في قاعدة لوجستيات الأمم المتحدة. وأشارت إلى أن الكاميرون، ذاتها، التي تدرك مدى أهمية التدريب الملائم وتريد تنويع مساهمتها في حفظ السلام وتعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، أنشأت المدرسة الدولية لقوات الأمن، التي - بفضل المعونة القيِّمة للشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف - قد توسعت من مجرد مدرسة لتدريب كتائب حفظ السلام الكاميرونية إلى مركز إقليمي لتدريب كتائب الشرطة من الدول الأفريقية في المنطقة دون الإقليمية، ومن ثم تحسين قدرات حفظ السلام لأية دولة ترغب في إلحاق أفراد قواتها بالمدرسة.

٣٣ - وقالت إن الكاميرون تتابع عن قرب أداء إدارة عمليات حفظ السلام التي أُعيد هيكلتها مؤخراً وإدارة الدعم الميداني الجديدة حيث يعملان معاً عن كثب قدر الإمكان لتطبيق المبادئ الستة في برنامج إعادة الهيكلة، وهي ضمان وحدة القيادة، وإعطاء الأولوية للبعثات الميدانية وتحديد التزامات الإبلاغ والاتصال بوضوح، وتجنب إعادة الهيكلة المعقدة غير الضرورية، وتكامل الجهود المبذولة وضمان وجود استراتيجيات وسياسات متسقة. وأضافت أن الكاميرون تتطلع إلى أن يصدر الأمين العام تقريراً شاملاً عن برنامج إعادة الهيكلة.

٣٤ - وأشارت أن بلدها شارك بنشاط على مرّ السنين في عمليات حفظ السلام في كمبوديا، كوسوفو، هايتي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوروندي، كوت ديفوار، دارفور، وجمهورية أفريقيا الوسطى. وبدأت الكاميرون، مؤخراً، العمل مع قوة حفظ السلام بقيادة أوروبية على الحدود بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان، من خلال السماح باستخدام الأراضي الكاميرونية كمنطقة عبور لأفراد البعثة ومعداتها.

٣٥ - استأنف السيد أرغويللو (الأرجنتين)، رئاسة الجلسة.

٣٦ - **السيد كِبريت** (إثيوبيا): قال إن عمليات حفظ السلام تغامر بالدخول في أراض مجهولة تشكل تحديات حساسة وخطيرة ومعقدة للأمم المتحدة لم تتعامل معها بعد بالكامل. وبناءً عليه يلزم بنشاط إنجاز الإصلاح الجاري لجهاز حفظ السلام ليتسنى ضمان عمليات احترافية ومستدامة أكثر تركيزاً.

٣٧ - وأضاف قائلاً إن أفراد حفظ السلام يواجهون أخطاراً يومياً ويستحقون أعلى قدر من الإشادة بعملهم بإخلاص وتفان في ظل أحوال قاسية. وفي السنوات الأخيرة، بدأت الهجمات عليهم تصبح روتينية. وأعلن إدانة إثيوبيا بشدة لهذه الهجمات الهمجية عديمة الإحساس. وأضاف أن سلامة أفراد حفظ السلام لا تنفصل عن تحقيق أهداف حفظ السلام. وطالب الأمم المتحدة بضرورة إعطاء الأولوية لإيجاد طريقة لتهيئة بيئة عمل آمنة لعناصرها في حفظ السلام.

٣٨ - وقال إن أحد المناطق التي يتعرض فيها أفراد حفظ السلام لهجوم مستمر هي الصومال، والعمليات التي تقوم بها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تعوقها بشدة قوات الإرهابيين التي تسعى لمنع المصالحة السياسية والاستقرار في هذا البلد. كما أن الكرب الذي يعانيه شعب الصومال، بأي معيار عادل، لا يقل عن ذلك الذي تعيشه شعوب أخرى في حالات مشابهة، غير أن استجابة المجتمع الدولي غير المتساوية إزاء الحالة في الصومال تدعو للحيرة. وأضاف أنه حان الوقت لكي تقدم الأمم المتحدة الدعم اللوجستي وغيره من أشكال الدعم إلى عناصر حفظ السلام الأوغندية والبوروندية الشُجاعة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ كما ينبغي إيلاء الاعتبار إلى تحويل تلك البعثة إلى بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. وأضاف أن أفريقيا تتوقع إجراءً سريعا ومتسقاً بشأن الصومال. وفي مثل هذه الحالة التي تبعث على اليأس، لا ينبغي أن تنتظر الأمم المتحدة حتى تتوافر الأحوال التقليدية لوزع بعثة لحفظ السلام، وعليها أن تتصرف قبل فوات الأوان للسيطرة على أزمة يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار على نحو خطير في المنطقة دون الإقليمية وفي المنطقة برمتها.

٣٩ - وقال إن استراتيجية الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام تضع المسؤولية الرئيسية على عاتق الحكومات الأفريقية وشعوبها، مع العمل في شراكة مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. غير أن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة حيوي في بناء قدرات المنظمات الإقليمية الأفريقية والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بحفظ السلام لكي تصبح القارة شريكاً فعالاً في جهود حفظ السلام العالمية.

٤٠ - وأشار إلى أن إثيوبيا نفسها شاركت بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لما يزيد على نصف قرن، كجزء من مسؤوليتها كعضو مؤسس للأمم المتحدة. ويخدم جنودها ومراقبوها وعناصرها المدنية حالياً في ليبريا ودارفور.

٤١ - **السيد ليونغ** (ماليزيا): قال إنه على الرغم من طابع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام متعدد الأبعاد بصورة متزايدة، فإنه ينبغي أن يظل متسقاً مع ولاياتها ومع المبادئ المتفق عليها والمبادئ التوجيهية ذات الصلة. ومع ذلك، فإن قدرة المنظمة على الوفاء بمسؤولياتها في مجال حفظ السلام تتماشى مع التزام الدول الأعضاء بتقديم الدعم القوي، لا سيما في مجال الموارد البشرية والمالية واللوجستية لضمان تنفيذ عمليات حفظ السلام بنجاح وفي الوقت المناسب.

٤٢ - وأضاف قائلاً إن ماليزيا شاركت في أكثر من عشرين بعثة لحفظ السلام منذ عام ١٩٦٠، وتساهم حالياً بما مجموعه ٤٨٣ عنصراً عسكرياً و ٢٦٩ من أفراد الشرطة في ثمان بعثات. وأشار إلى إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام، فقال إنه يجب على تلك الإدارة الاستمرار في إيجاد وتطوير مجالات التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة؛ وتقديم معلومات للبلدان المساهمة بقوات عن تطورات المهام على سبيل الأولوية، لا سيما تلك البلدان المشاركة بأفرادها في الميدان؛ والحفاظ على وحدة القيادة وضمان توافرها على كافة المستويات، وضمان التوازن الجغرافي عند المساهمة بالأفراد والقوات مع الاحتفاظ بنوعية عالية من الأفراد.

٤٣ - وقال إن وفده يشاطر الأمين العام قلقه فيما يتعلق بحالات سوء السلوك التي يرتكبها أفراد حفظ السلام والتزامه بسياسة عدم التسامح إزاء الاستغلال الجنسي والإيذاء، وطالب بضرورة أن يخضع المسؤولون عن سوء السلوك لإجراءات تأديبية وعقابية. وأضاف أنه ينبغي أن يكون الأفراد المختارون لبعثات حفظ السلام موثوقاً فيهم حتى لا تلطخ سُمعة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأشار إلى أن ماليزيا ستعمل بالتعاون مع غيرها من الدول الأعضاء على ضمان تنفيذ توصيات لجنة المسائل السياسية الخاصة في هذا الصدد. غير أنه يجب على إدارة عمليات حفظ السلام أن تقدم معلومات أوفى وأكثر دقة في توقيتاتها بشأن الحوادث المتورط فيها عناصر من أفراد حفظ السلام.

٤٤ - وأشار إلى عدد الضحايا البالغ عددهم ٩٣ حتى الآن في صفوف عناصر حفظ السلام في عام ٢٠٠٨، وأعرب عن القلق إزاء الخطر المتزايد الذي يتعرض له أفراد حفظ السلام العاملين في مناطق النزاعات وأدان بشدة جميع أعمال العنف ضدهم. وأضاف أنه يجب، في واقع الأمر، اعتبار مرتكبي هذه الأعمال مُساءلون عنها، وينبغي أن تجري إدارة عمليات حفظ السلام تحقيقاً مستفيضاً في هذه الهجمات ليتسنى تعزيز التأهب على نحو أفضل والحد من الخسائر البشرية.

٤٥ - **السيد حسيني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن جميع عمليات حفظ السلام يجب تنفيذها بتفويض من الأمم المتحدة وأن تكون تحت قيادتها وسيطرتها وزعامتها. وينبغي أن يكون الحياد وموافقة الأطراف المعنية وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس هي المبادئ التوجيهية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. أما الإجراءات الأحادية المتخذة خارج نطاق الأمم المتحدة، فإنها لا تتسق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ولا ينبغي إنهائها فحسب بل منع تكرارها في المستقبل. وبالإضافة إلى مراعاة المبادئ سالفة الذكر، يجب أيضاً أن تحظى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالدعم السياسي الكامل من جانب الدول الأعضاء، وعلى وجه التحديد توفير الموارد البشرية والمالية واللوجستية وأن تكون لها ولايات محددة بوضوح وقابلة للتنفيذ واستراتيجيات للرحيل.

٤٦ - ومضى قائلاً إنه على الرغم من أن أية مفاهيم وأفكار جديدة لمعالجة عمليات حفظ السلام المعقدة بصورة متزايدة وذات الطابع متعدد الأبعاد ينبغي أن تكون متسقة مع المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية والمصطلحات المتفق عليها أثناء عمليات التفاوض الحكومية الدولية ذات الصلة، تظل الجمعية العامة للأمم المتحدة الجهاز المنوط به المسؤولية عن استعراض التأثير السياسي والقانوني والمالي لهذه المفاهيم والأفكار.

٤٧ - وطالب بأن تعتمد الأمم المتحدة سياسة عدم التسامح إزاء أية إساءة للسلوك، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والإيذاء، من جانب جميع موظفي الأمم المتحدة؛ ولا ينبغي أن يتمتع أي مرتكب لإساءة السلوك بالحصانة، على الرغم من ضرورة اتباع الإجراءات الواجبة في أية تحقيقات ذات صلة بالموضوع. وأضاف أنه يجب إدماج إصلاح قطاع الأمن في إطار أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بحكم القانون، كما ينبغي أن يتم استحداث نهج معين للأمم المتحدة بشأن هذا الإصلاح في إطار الجمعية العامة؛ وينبغي تنفيذ صياغة استراتيجيات الإصلاح من خلال العملية الحكومية الدولية.

٤٨ - وقال إن مساهمة الترتيبات الإقليمية على النحو المنصوص عليه في المادة الثامنة من ميثاق الأمم المتحدة لا ينبغي أن يعفي الأمم المتحدة من مسؤوليتها عن صون السلم والأمن الدوليين؛ وينبغي أن تكفل الأمانة العامة تمثيل البلدان المساهمة بقوات على النحو المناسب في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني على جميع المستويات في المقر وفي الميدان.

٤٩ - **السيد سيم تيونغ كِيان** (سنغافورة): قال إنه نظراً لتصاعد المشاق التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإنه يرحب بالقصد المعلن لوكيلي الأمين العام بمواصلة تنفيذ أجندة الإصلاح. وأضاف أن إعادة الهيكلة التنظيمية المضطلع بها لا تزال تمثل حتى الآن بداية جيدة، لكن ما زال يتعين بعد إنجازها. ولذلك فإن وفده يتطلع إلى استعراض الأمين العام لتلك العملية. كما يود أن يعرف ما إذا كان مفهوم الأفرقة العاملة المتكاملة ناجحاً؛ وما إذا كان قد تحسنت قدرات إدارة عمليات حفظ السلام في رصد الأزمات وتحليلها والاستجابة لها؛ وما إذا كانت مزايا إعادة الهيكلة تفوق التكاليف في شكل الموارد الإضافية اللازمة للحفاظ على وحدة القيادة وكذلك التغلب على التأخيرات البيروقراطية المتزايدة.

٥٠ - وفيما يتعلق بالموارد، حثَّ إدارة عمليات حفظ السلام على مواصلة العمل مع إدارة الشؤون السياسية ومكتب دعم بناء السلام لتخفيض مطالب بعثات السلام القائمة قدر المستطاع، ودعا البلدان المتقدمة النمو إلى الإسهام بمزيد من عناصر حفظ السلام والمعدات.

٥١ - وأعرب عن قلق وفده العميق إزاء الصعوبات التي تواجه إدارة الدعم الميداني فيما يتعلق بالتعيين والإبقاء؛ وفي حين أثنى على جهود الإدارة في تحسين الحالة، حثها على استعراض نظام الإدارة في المقر بغية تشجيع المؤدين الجيدين واستبدال العناصر غير الفاعلة مع الحفاظ على التمثيل الجغرافي المتكافئ. وأضاف أنه يمكن للإدارة أيضاً النظر في سياسة تناوب الموظفين دورياً بين المقر والميدان.

٥٢ - وتسليماً بالحاجة الماسة إلى عقائد ومبادئ توجيهية واضحة، رحب بنشر عقيدة كابستون، ودعا إلى ترجمتها من جانب اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام إلى مبادئ توجيهية ونماذج تدريب مفيدة، أدى عدم وجودها في الماضي إلى فوضى وعواقب مأساوية في الميدان. ودعا أيضاً إلى وضع مبادئ توجيهية لحماية المدنيين. غير أنه أعرب عن إحباطه لملاحظة أن الجلسات الأخيرة للجنة الشؤون السياسية الخاصة قد أفسدها حدة المناقشة وتسييس القضايا،

وهو اتجاه يهدد بتقويض أهمية لجنة الشؤون السياسية الخاصة.

٥٣ - وأنهى كلمته بالقول إنه لما كانت عناصر حفظ السلام تعمل جنباً إلى جنب مع شركاء من العناصر المعنية بالشؤون الإنسانية في الميدان، فإن الاتجاه المتصاعد للهجمات الشريرة وغير المميزة التي تشنها عناصر مسلحة غير شرعية مثار قلق متزايد. وهذه الهجمات تنشأ جزئياً من التصور العام بأن الأمم المتحدة ليست محايدة، حسبما جاء في التقرير الصادر في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ عن الفريق المستقل المعني بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها في أنحاء العالم. كما أن تقرير الفريق المستقل المعني بالمساءلة فيما يتعلق بالهجوم على مباني الأمم المتحدة في الجزائر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، قد أشار أيضاً إلى عوامل الفشل المثيرة للقلق في إدارة حفظ السلام في الأمم المتحدة، بما في ذلك نقص الإشراف من جانب كبار المديرين والعلاقة الوظيفية المختلة بين العناصر الرئيسية العاملة في الميدان، وأوجه القصور في التعيين والتدريب. وحثَّ إدارة الدعم الميداني على اتخاذ تدابير ملائمة لتعزيز سلامة وأمن أفراد حفظ السلام ودعا الأمين العام إلى ضمان المساءلة على جميع المستويات.

٥٤ - **السيد بوتاغيرا** (أوغندا): قال إنه على الرغم من التقدم المحرز في العام الماضي فيما يتعلق بهيكلة إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، لا تزال هناك حاجة إلى ضمان الامتثال التام لقرار الجمعية العامة ٦١/٢٧٠ بشأن عملية تعيين الموظفين، مع مراعاة مبادئ الشفافية والمساواة والتوازن الإقليمي. وبعد أن أعرب عن إدانة وفده بشدة للهجمات المستمرة الأخيرة والمهلكة غالباً على أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام، طلب إلى إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني العمل عن كثب مع البلدان المعنية لضمان أمن وسلامة الأفراد في الميدان والتحقيق في أسباب الحوادث التي وقعت وإبلاغ البلدان المساهمة بقوات المتضررة من هذه الحوادث بغية تيسير التعويض حسب مقتضيات الحال. وأهاب بالأمم المتحدة الإسراع بوزع قوات لحفظ السلام لتحل محل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٥٥ - **السيدة هاريس** (كوت ديفوار): قالت إنه منذ التوقيع على اتفاق أواغادوغو السياسي في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧، عادت الحالة الاجتماعية والسياسية في بلدها إلى الوضع الطبيعي؛ فقد انتهت الأعمال القتالية بين القوات المتحاربة؛ وتم تفكيك منطقة الثقة؛ وتم استعادة حرية تنقل الناس والسلع في جميع أنحاء البلد. وتحقق أيضاً نجاح التدابير الأخيرة المدعومة من الحكومة في مجالي التسريح وإعادة الإدماج وتُوجت باعتراف مجلس الأمن بأن بلدها قد أنهى تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح. وأعربت عن امتنان حكومتها لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وللمانحين وللبلدان المساهمة بقوات، وللاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، ولفرنسا، وللمجتمع الدولي، ولجميع الذين ساهموا بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية السلام وفي تنفيذ اتفاق أواغادوغو السياسي.

٥٦ - **السيد دل روزاريو سيبالوس** (الجمهورية الدومينيكية): رحب بمساهمة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في صون السلام والأمن الدوليين، وأعرب عن الثقة في قدرة عناصر حفظ السلام على مواجهة التحديات الناشئة. غير أن الزيادة في عدد عمليات حفظ السلام وتعقيداتها في السنوات الأخيرة شاهد على الحقيقة القائلة بأنه لم يول الاهتمام الكافي بمنع النزاعات وتعزيز التنمية المستدامة، ولا بد من بذل جهود كبرى لمنع النزاعات ليتسنى تخفيض عدد بعثات حفظ السلام.

٥٧ - ورحب بالتمديد الأخير لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي التي تعد واحدة من أكثر التعبيرات

الملموسة عن المساعدة الدولية لهايتي. وأضاف أن تأمين المساعدة التي وعد بها المانحون هايتي ظل تاريخياً مسعى عسيراً، كما يتبين من المؤتمر رفيع المستوى الذي عُقد مؤخراً بشأن الأمن الغذائي العالمي، الذي لم يقدم سوى ١٠ ملايين دولار - بمعدل دولار واحد للفرد - كمعونة لهذه الجمهورية الشقيقة في حالات الطوارئ. ودعا إلى ضرورة أن يفي مجتمع المانحين الدولي بتعهداته بتقديم المساعدة ليتسنى تعزيز دور بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

٥٨ - **السيد المكراد** (الكويت): قال إن الحاجة تدعو إلى تحديد واضح ودقيق للأهداف المرغوب تحقيقها من قبل قوات حفظ السلام في جميع عملياتها الإنسانية. كما أن التعاون والتشاور بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن في جميع مراحل عمليات حفظ السلام ضروري أيضاً، فضلاً عن تقديم الدعم المالي والتقني لقوات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور أكثر نشاطاً في منع النزاعات.

٥٩ - ورحب بالدعم والتعاون اللذين قدمتهما الدول الأعضاء للمنظمة في سعيها من أجل تعزيز قدراتها على إدارة عمليات حفظ السلام. وقال إن حكومته تثني على الأمم المتحدة لدورها في صيانة العلامات الحدودية بين الكويت والعراق تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣) وترحب أيضاً بتعاون العراق الإيجابي في هذا الشأن. وأضاف أن الكويت قامت بتنفيذ جميع التوصيات الواردة في التقرير التقني بإزالة جميع العوائق وتهيئة الظروف المناسبة لعمل الأفرقة التقنية التابعة للأمم المتحدة.

٦٠ - وقال إن الكويت، ورغم أن مساهمتها في ميزانيات عمليات حفظ السلام قد زادت خمسة أضعاف في السنوات القليلة الماضية، فقد التزمت بدفع مساهماتها في جميع هذه الميزانيات بالكامل وفي الوقت المحدد وتأمل أن تفعل جميع الدول نفس الشيء. وأدان بشدة أية أعمال تهدد أمن وسلامة الأفراد العاملين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ودعا إلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان سلامتهم.

٦١ - **السيد سيكاميلا** (جنوب أفريقيا): قال إن حكومته تساهم حالياً بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في القارة الأفريقية وفي أماكن أخرى. وفي ضوء الطلب المتزايد سنوياً على أفراد الأمم المتحدة العاملين في حفظ السلام، الذين يُستدعون للخدمة في بيئات متقلبة وغير آمنة كثيراً، فإنه يرحب بالخطوات الجاري اتخاذها من جانب المنظمة لإيلاء الأولوية العليا لسلامة موظفيها في الميدان.

٦٢ - وأردف قائلاً إن جنوب أفريقيا تولي أهمية كبيرة لإصلاح قطاع الأمن كوسيلة لبناء السلم والأمن والديمقراطية والتنمية على نحو مستدام؛ وأضاف أن هذا الإصلاح ينبغي أن يكون ملكية وطنية وأن يعالج الوقائع المحلية. وقال إنه يشجع الأمم المتحدة على مواصلة تطوير نهج موحد في هذا الشأن.

٦٣ - وتمشياً مع التزام حكومته بالمساواة بين الجنسين، شدد على الحاجة إلى زيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. وأثنى على التزام الأمين العام بزيادة عدد النساء في مناصب القيادة، وحثه على التحرك بسرعة نحو تحقيق هدف تمثيل المرأة في حفظ السلام.

٦٤ - ورحب بتأييد الأمين العام تعزيز عمليات حفظ السلام الأفريقية، لا سيما تلك الجهود الرامية إلى تطوير وتقوية قدرة الاتحاد الأفريقي على وضع خطة عمل مشتركة لمعالجة قيود محددة سبق أن حددتها الدول الأفريقية الأعضاء. وأكد على الحاجة إلى تعاون أوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، حيث أن هذه المنظمات في وضع أفضل عادة للتدخل ولديها فهم أفضل لنزاعات محددة بسبب قربها من مسرح الأحداث. وعلى سبيل المثال، مهَّد تدخل الاتحاد

الأفريقي بادئ الأمر الطريق لوزع قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في بوروندي وفي منطقة دارفور التابعة للسودان.

٦٥ - ورحب بجهود المنظمة لتنفيذ الإجراءات التأديبية المعتزمة لمنع الإيذاء والاستغلال الجنسي من جانب موظفي الأمم المتحدة. كما حثَّ إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني على مواصلة جهودهما لمعالجة الاختلال الراهن في التمثيل الجغرافي والجنساني بين موظفي حفظ السلام بما يتفق وأحكام الميثاق والنظام الأساسي للموظفين وقرارات الجمعية العامة في هذا الشأن. كما ينبغي أن يراعي هذا التمثيل المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء.

٦٦ - **السيد كوليما** (زامبيا): قال إن وفده يدين جميع أعمال العنف التي تستهدف عناصر الأمم المتحدة لحفظ السلام ويدعو المنظمة إلى استحداث سياسة صارمة لحماية جميع فئات الموظفين. وأضاف أن حكومته مستعدة للعمل مع جميع الأطراف المعنية لضمان اقتلاع أية أعمال لسوء السلوك من أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، لا سيما الاستغلال الجنسي والإيذاء. وأضاف أن سوء السلوك من جانب موظفي حفظ السلام مرفوض وله آثار ضارة على إنجاز الولايات ويشوه صورة البلدان المساهمة بقوات وصورة المنظمة ككل ويقوض المساهمات الإيجابية للأمم المتحدة في حفظ السلام.

٦٧ - وأضاف قائلاً إن زامبيا، كبلد يساهم بقوات وأفراد للشرطة قلق إزاء التأخيرات الكثيرة في تجهيز طلبات التعويض عن الوفاة والعجز التي سبق أن قدمتها إلى الأمم المتحدة - وهو قلق تردد صداه في قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٦١ - ويهيب بالأمانة العامة تبسيط إجراءات المطالبات ليتسنى تسويتها سريعا.

٦٨ - **السيد نيوواني** (زمبابوي): قال إن خطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي هامة لقدرات حفظ السلام الأفريقية ودعا إلى دعم الجهود الأفريقية لإنشاء قوة احتياطي قادرة على الاستجابة بسرعة لمواجهة النزاع ومنع وقوعه. كما ينبغي تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، ينبغي إشراك البلدان المساهمة بقوات بالكامل في جميع مراحل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما أن زيادة التفاعل المتواتر والجوهري بين تلك البلدان ومجلس الأمن والأمانة العامة من شأنه أن يسهم في وجود عملية أكثر شمولاً فيما يتصل بصنع القرار.

٦٩ - وأضاف قائلاً إنه بينما أيدت حكومته اقتراح الأمين العام بإعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام، فإنها ترى ضرورة مراعاة مصالح جميع الأطراف، بما في ذلك احترام السيادة والسلامة الإقليمية وتعزيز الملكية الوطنية.

٧٠ - وطالب بضرورة إيلاء الاعتبار الواجب والعاجل لمسألة سلامة موظفي عمليات حفظ السلام في ضوء الاتجاه المثير للقلق لوفيات أفراد حفظ السلام أثناء تأدية واجباتهم. وأعرب عن تأييد وفده التام لسياسة عدم التسامح فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي والإيذاء ودعا جميع البلدان المساهمة بقوات وعناصر الشرطة إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية للقضاء على جميع أعمال إساءة السلوك المشينة. وأضاف أنه على الرغم من التقدم المحرز في مسألة تمثيل الإناث داخل إدارة عمليات حفظ السلام وفي الميدان، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين تحقيقه.

٧١ - وبعد أن أشار إلى مساهمة بلده القائمة منذ زمن طويل بقوات ومراقبين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أعرب عن القلق إزاء نقص الشفافية في تجهيز تعويضات الضباط وأفراد حفظ السلام الذين هلكوا أثناء العمل مع الأمم المتحدة.

٧٢ - **السيدة إيزيت** (ناميبيا): بعد أن لاحظت أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق بدون السلام والاستقرار، قالت إن النزاعات المستمرة وعدم الاستقرار، كان لهما، إلى حد ما، دور في نقص التنمية في كثير من البلدان، لا سيما في أفريقيا.

٧٣ - ومضت تقول إنه نتيجة الزيادة في عدد النزاعات، أصبحت عمليات حفظ السلام باهظة التكلفة ومعقدة بحيث يصعب إدارتها. وعلى الرغم من أهمية حسم النزاعات، فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يضع مزيداً من التركيز على جهود منع النزاعات وبناء السلام. وحثت، في هذا الصدد، الأمم المتحدة على مواصلة مساعدة الاتحاد الأفريقي على تعزيز قدرته في مجال الإنذار المبكر، لتمكينه من صون السلم في القارة.

٧٤ - وأشارت إلى أن ناميبيا، بعد أن استفادت هي نفسها من الجهود الدولية متعددة الأطراف لصيانة السلام والأمن، شاركت بقوات وعناصر للشرطة في مختلف عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة ويقوم بها الاتحاد الأفريقي. وقد تعهدت مؤخراً بتقديم كتيبة مشاة ميكانيكية قوامها ٨٦٠ فرداً للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، إلى جانب أفراد وضباط شرطة ومراقبين عسكريين لبعثة الأمم المتحدة في السودان.

٧٥ - وكررت التزام وفدها بدعم سياسة عدم التسامح إزاء جميع أشكال سوء السلوك، بما في ذلك أعمال الاستغلال الجنسي والإيذاء، التي يرتكبها موظفو حفظ السلام؛ وأضافت أن هذه الأعمال تشكل خيانة لنقس شعوب الأمم المتحدة لأن القصد من عمليات حفظ السلام هو الحماية. وأشارت إلى أن أهمية مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام لا تكمن في التوازن الجنساني فحسب، بل أيضاً في المساهمة الفريدة التي يمكن أن تقدمها المرأة لنجاح عمليات حفظ السلام.

٧٦ - وقالت إنه يجب إدارة عمليات حفظ السلام بدقة وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ومن المهم أيضاً تحسين التعاون بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة لصالح عملية أكثر شمولاً فيما يتعلق بصنع القرار. كما ينبغي مراعاة مبدأ التوزيع الجغرافي العادل في تعيين موظفين للعمل في المقر وفي الميدان؛ وينبغي أيضاً أن تكون عملية الاختيار للوظائف رفيعة المستوى أكثر شفافية.

٧٧ - **السيد غالاردو** (بيرو): أشار إلى مشاركة بيرو منذ أمد طويل في عمليات حفظ السلام، فقال إنه يجب أن تصاغ هذه العمليات بطريقة تسمح بالملكية للبلدان المعنية، التي ينبغي تعزيز مؤسساتها وقدراتها على حسم النزاعات مع الحفاظ على سيادتها. وأضاف أنه تسليماً بالدور المتزايد للمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى في حفظ السلام، من المطلوب نهج مرن للعمليات حسب كل حالة على حدة، دون المساس بالمبادئ الواردة في الميثاق.

٧٨ - وقال إنه لما كان السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان مسائل مترابطة، فإنه لا ينبغي أن تقتصر عمليات حفظ السلام على مجرد معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بل يجب أيضاً أن تعمل على تهيئة الظروف الملائمة للسلام الدائم. كما أن وجود نهج أكثر شمولاً يراعي جميع المعايير، من شأنه أن يحول دون التسرع في تخفيض القوات والانسحابات ويؤدي إلى استجابة فعالة من جانب الأمم المتحدة. وأضاف أن قرار مجلس الأمن ١٨٤٠ (٢٠٠٨) الذي حدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أكد على الحاجة إلى مثل هذا النهج الشامل. وكرر دعم بلده لهايتي من خلال مشاركتها في البعثة المذكورة؛

وأشار إلى أن بيرو والأرجنتين يعملان بشأن خطط لوزع سَرِيَّة مشتركة لمهندسين من الجيش في هايتي.

٧٩ - وقال إنه لكي تصبح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قادرة على الوفاء بولاياتها بمصداقية، سيكون من الضروري وجود تصور سياسي واستراتيجي مشترك بين العناصر الفاعلة الرئيسية على أرض الواقع، إلى جانب وضع قوات لها ولايات محددة تحت تصرف منظمة الأمم المتحدة دون أية شروط مسبقة. وفيما يتعلق بتعزيز القدرة التشغيلية، من الضروري ضمان سلسلة واضحة للقيادة وتخطيط وإدارة فعالة، وتوفير الأمن والسلامة للعاملين في الميدان. وعلاوة على ذلك، فإن الانضباط التام داخل عمليات حفظ السلام، عنصر رئيسي، فضلاً عن الحاجة إلى ضمان قيام البلدان المساهمة بقوات بتوقيع العقاب الواجب على أي موظف متورط في أي سوء سلوك، بما في ذلك الإيذاء والاستغلال الجنسي. وأكد في ختام كلمته اهتمام حكومته بالعمل مع إدارة عمليات حفظ السلام بشأن أنشطتها الدولية في مجالي بناء القدرة والتدريب.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.